القانون الرياضي في ميزان القانون

-دراسة وصفية تحليلية-

Analyzing Sports Law Through Legal Perspectives

Descriptive and Analytical Study

م.د. إبراهيم عمر خوشناو

القانون الخاص/ القانون المدني

قسم القانون ، كلية العلوم الإنسانية

جامعة راپەرين، إقليم كوردستان- العراق

Dr. Ibrahim Omar Ibrahim

Private Law- Civil Law

Department of Law- College of Humanities

University of Raparin- Kurdistan Region- Iraq

https://doi.org/10.56599/yaqeenjournal.v2i1.77

تاريخ إستلام البحث 2024/10/1 ؛ تاريخ القبول بالنشر 2024/12/1

ملخص

القانون كعلم من العلوم الإنسانية يعتني بتنظيم حياة الإنسان، وبأموره المختلفة، ونظرًا لتشعب أمور الحياة في هذا العصر ولدت فروع مختلفة لعلم القانون، يختص كل واحدة منها بأمر ما كالقانون التجاري، والقانون الجوي، والقانون البحري وغيرها. وبما أن النشاط الرياضي أضحى أمرًا لا مفر منه في المجتمع بل في العالم تَدخل القانون في هذا الأمر لغاية تنظيمه، وأدى ذلك إلى ولادة فرع آخر للقانون سمي القانون الرياضي (sports law). وكما هو معلوم فإن القانون يولد من مصادر متنوعة، وعليه لا يوجد قانون دون وجود مصدر، ومن هنا تختلف مصادر القانون الرياضي، فتعينها أمر سهل ممتنع نظرًا لطبيعته الخاصة، خصوصًا أنَّه يعني بتنظيم النشاط الرياضي ذي الطبيعة المتنوعة والمختلفة فضلًا عن أنَّه ذوطابع عالمي.

إذن يتناول هذا البحث مدلول القانون الرياضي وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة المتعددة بشأنه: هل يوجد بالفعل شيء باسم القانون الرياضي؟ إن وجد كيف ولد؟ وهل القانون الرياضي له خصائص تميزه عن غيره؟ وهل للقانون الرياضي مصادر معينة؟ هل بالإمكان تعيين مصادره؟ وغيرها.

الكلمات المفتاحية: ***القانون الرياضي، العالمي، المصادر الرسمية للقانون الرياضي، فقه القانون الرياضي، القضاء الرياضي، التقنين الرياضي.***

.....

پوختە

یاسا وەك زاستێكی مرۆڤایەتی هەڵدەستێت بەڕێكخستنی ژیانی مرۆڤ، وكاروبارە جیاوازەكانی. وبەهۆی فرە لایەنی كاروباری ژیان لەم سەردەمەدا لقی جیاواز لە زانستی یاسا لەدایك بوون، هەر لقێكیان پەیوەستە بەلایەنێك وەك یاسای بازرگانی، ویاسای ئاسمانی، ویاسای دەریایی وهیتر، ولە بەر ئەوەی چالاكی وەرزشی بووە كایەیێك لەكۆمەڵگا كەدەربازبوون لێی ئەستەمە، بەڵكو لە جیهاندا بوویە یاسای هاتەناو ئەو چالاكییە بەمەبەستی رێكخستنی، ئەمەش بوە هۆی لەدایك بوونی لقێكی تر لە یاسادا كەبریتیە لەیاسای وەرزشی. هەر وەك زانراوە كە یاسا لەسەرچاوە جیاوازەوەكان لە دایك دەبێت، بەمەش بەبێ سەرچاوە یاسامان نابێت، لەم سۆنگەوە سەرچاوەكانی یاسای وەرزشی جیاواز دەبن، ودیاریكردنیان كارێكی ئاسانی دەستگیرە بەهۆی سرۆشتی تایبەتیەوە، بەتایبەت یاسای وەرزشی گرینگی دەدات بەڕێكخستنی چالاكی وەرزشی، سەرەڕای ئەوەی چوارچێوەیەكی جیهانی هەیە بەلام سرۆشتێكی جیاواز بە خۆ دەگریت.

ئەم توێژینەوەیە مانای یاسای وەرزشی لە خۆدەگرێت ئەویش لە چوارچێوەی ولاّمدانەوی پرسیاری فرە چەشن لەمبارەوە: ئایا شتێك بەناوی یاسای وەرزشی هەیە ؟ ئەگەر هەیە چوون لەدایك بوو؟ وئایا یاسای وەرزشی خەسڵەتی تایبەتی هەیە لەیاسای تر جیابكاتەوە؟ وئایا یاسای وەرزشی سەرچاوەی دیاریكراوی هەیە؟ وئایا دەتوانین رِیزبەندی بۆ سەرچاوەكانی بكەین ؟

پەیڤێت دەسپێكێ: یاسای وەرزشی، جیهانی، سەرچاوە فەرمیەكانی یاسای وەرزشی، فقهی یاسای وەرزشی، دادگای وەرزشی، نوسینەوەی (یاسای) وەرزشی.

Abstract

Law as one of the human sciences regulates human behavior in various aspects, and due to the complexity of life matters in this era, different branches of the science of law were born. Each of them specializes in specific subject such as commercial law, aviation law, maritime law e.tc... Since sports activity has become inevitable in society and even in the world, the law intervened in this matter in order to regulate it, in the consequence new branch of law is born called sports law. The law, as it is known, born from a variety of sources, which means there is no law without the presence of the source. The sports derived from different sources; determining these sources is not difficult due to its special nature, and in particular it means the organization of sports activity of a different nature and also because of its global nature.

Therefore, this research deals with the meaning of sports law by answering multiple questions about it, including: Is there really something in the name of sports law? If any, how was it born? Does sports law have distinct characteristics? Does sports law have certain sources? Is it possible to sort out its sources? In addition to some others questions.

Keywords: Sports law, Global, Official sources of sports law, Sports jurisprudence, Sports judiciary, Sports codification.

.....

المقدمة

أولًا/ مدخل تعريفي بموضوع البحث

من البديهي في علم القانون، إنه لا يولد من تلقاء نفسه وإنما يولد لضرورة تنظيم جانب من جوانب الحياة البشرية، والقانون كالطائرة لها جسم يتكون من أجزاء مختلفة ولكل جزء مهمة يمثل مصدراً من مصادره، وعليه فمزاولة النشاط الرياضي بشكل محترف أدى إلى ولادة فرع آخر للقانون، وهو القانون الرياضي ذو المصادر المتعددة.

ثانيا/ مشكلة البحث

نظراً لحداثة القانوني الرياضي، وعدم تشريعه في تشريع واحد فإن معالمه التشريعية مبهمة إلى حد ما. لذا فإن مشكلة البحث تكمن في الجدل القانوني حول وجود القانون الرياضي من عدمه، ومدى إمكانية تعيين مصادره القانونية وفضلا عن مدى امكانية تقنينه في مجموعة واحدة.

ثالثًا/ اسئلة البحث

تتمثل اسئلة البحث فيمايلي:

هل بالفعل هناك شيء بمعنى القانون الرياضي؟ ومن هذا السؤال نطرح أسئلة فرعية أخرى منها: إذا كان القانون الرياضي موجود فكيف ولد؟ وهل هو قائم بذاته؟ وهل يتوافر فيه مقومات القانون المستقل؟ وهل له مصادر قانونية؟ وهل المُشَرِّع الوطني له بصمة في القانوني الرياضي؟ وهل لفقه القانون الرياضي، والقضاء، والتحكيم الرياضي دور في سَنِّ القانون الرياضي؟، وتطويره؟ وغيرها من الأسئلة.

رابعًا/ فرضية البحث (Hypothesis)

القانون الرياضي قائم بذاته على الرغم من تشعب مصادره وعدم تقنينه في مجموعة واحدة.

خامسًا/ أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره

نظرًا لحداثة القانون الرياضي وعدم تقنينه في مجموعة واحدة فإن معالمه التشريعية والمقومات اللازمة لاستقلاليته غيرواضحة، فضلا عن تعيين مصادره القانونية من الأمور القانونية المبهمة، وإن توضيح هذه الأمور في القانون الرياضي أمر في غاية الأهمية، إذ أنَّ توضيح هذه الأمور له دور كبير في نمو وتطوير القانون الرياضي، وتعتبر في الوقت نفسه عاملاً مساعدًا لمُشَرِّع القانون الرياضي عند صياغة نصوص القانون الرياضي.

.....

سادسًا/ منهج البحث

لإتمام هذا البحث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع ووصف وتحليل النصوص القانونية، والأحكام القضائية والتحكيمة، وآراء الفقه، المعاهدات الأقليمية والدولية المتعلقة بموضوع البحث، ولقد ركزنا على اللوائح الرياضية العالمية، والتشريعات الوطنية، والمعاهدات الأوربية، وأحكام القضاء الفرنسي، وقرارات محكمة التحكيم الرياضية العالمية.

سابعًا/ خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول مفهوم القانون الرياضي عن طريق مطلبين، ركزنا في المطلب الأول على تعريف القانون الرياضي، وفي المطلب الثاني على خصائص القانون الرياضي، أمّا في المبحث الثاني بيَّنّا مصادر القانون الرياضي عن طريق مطلبين، تحدثنا عن المصادر الرسمية للقانون الرياضي في المطلب الأول، والمطلب الثاني خصصناه لبيان المصادر غير الرسمية له، تلحقهما الخاتمة.

.....

المبحث الأول

مفهوم القانون الرياضي

نظرًا لأن القانون الرياضي هو حديث الولادة فإن توضيح مفهومه يتطلب منا أن نقسم هذا المبحث على مطلبين، كالآتي:

المطلب الأول

تعريف القانون الرياضي

نبدأ هذا المطلب بسؤال: هل يوجد شيء باسم القانون الرياضي في علم القانون؟

في الحقيقة هناك أكثر من اتجاه بهذا الشأن؛ الأول هو الاتجاه التقليدي، والذي يرى بأن القانون الرياضي لا يمثل سوى دمج المجالات الموضوعية المختلفة للقانون ذي الصلة بنطاق الرياضة. وفقا لهذا الاتجاه، فإن تسمية القانون الرياضي هي تسمية خاطئة؛ لأن الرياضة تمثل شكلًا من أشكال النشاط والترفيه، ويتم تطبيق القوانين المختلفة على المواقف الرياضية مثل قانون العقود والقانون الإداري وقانون العمل وغيرها. إذ لا يوجد ما يطلق عليه القانون الرياضي؛ لأنه لا توجد مجموعة فريدة من القواعد التي يمكن تحديدها بشكل منفصل وتصنيفها كقانون رياضي[1] .

وقد واجه هذا الاتجاه انتقادات من أنصار الاتجاه المعتدل (الاتجاه الثاني) على رأسهم كينيث شروبشاير (Kenneth Shropshire) و كارتيل (Burlette Carter) و(John Wei start and Cym Lowell) إذ أنّ أنصار هذا الاتجاه (المعتدل) أقروا بأن القانون الرياضي قد يتطور إلى مجال القانون؛ لأنّه توجد مشكلات خاصة في الرياضة تتطلب فيها تحليلًا متخصصًا، فضلًا عن ذلك هناك ظاهرة أخرى تأثر على فكرة وجود القانون الرياضي؛ وهي الدراسات القانونية الكثيرة المختصة بموضوعات القانون الرياضي، وعليه سيكون قانونًا مستقلًا في المستقبل القريب، ولكن حاليًا لا يمثل مجالًا مستقلًا من القانون. أي لم يصل القانون الرياضي إلى نقطة النضوج. ولذلك يقترحون مصطلح "الرياضة والقانون" بدل تسمية القانون الرياضي على الروابط القانونية التي تظهر في نطاق الرياضة[2].

---

[1] See ibid.

[2] See Kenneth L. Shropshire, Introduction; sports law? American Business Law Journal, Volume 35, Issue 2 p. 181-184. And, W. Burlette Carter, Introduction: What Makes a Field a Field, 1 VA. J. SPORTS & L. 235 (1999).

.....

أمَّا في الاتجاه الحديث فقد تطورت وجهات النظر على القانون الرياضي، إذ استخدم أنصار هذا الاتجاه "القانون الرياضي" كمجال منفصل للقانون (''Sports Law'': A Separate Field of Law)، وعلى رأسهم الفقيه البريطاني غاردينر (Simon Gardiner)، إذ أشار غاردينر إلى زيادة عدد الهيئات التشريعية والقضائية الخاصة بالرياضة، وعليه يرى غاردينر أنّه يوجد مزيج من أحكام القوانين الواردة في القانون الرياضي كأحكام العقود، وأحكام قانون العمل[1]،إلا أنَّ هذه التشريعات في نطاق الرياضة تعتبر بعيدة عن تلك الفروع بل وقد تطورت هذه الأحكام عن طريق السوابق التحكيمية والقضائية في نطاق القانون الرياضي، وأضحت مادة خامة للدراسات العلمية، وعليه فإن الوقت قد حان لقبول ولادة مجال قانوني جديد وهو القانون الرياضي[2]. ونرى بأن الاتجاه الحديث بخصوص اعتبار القانون الرياضي كقانون مستقل هو صائب للأسباب الآتية:

إن تطبيق أحكام القوانين الأخرى على النشاط الرياضي لا يعني أنَّ القانون الرياضي جزء من تلك القوانين، إذ وجدت قوانين مستقلة سابقا ولا تزال تطبق في نطاقها أحكام القوانين الأخرى كالقانون التجاري، فإنه في الكثير من الحالات يطبق أحكام القانون المدني[3].فضلا عن ذلك إن استعار أحكاماً القوانين الأخرى لا تأتي بمعنى فقد الاستقلالية من قبل القانون المستعير، لأننا نرى قوانين كثيرة بالرغم من استعارتها لأحكام القوانين الأخرى، إلَّا أنهَا مستقلة بحد ذاتها كالقانون الإداري، فهذا الأخير استعار أحكام متعلقة بأركان العقد، والتعويض، وغيرهما من القانون المدني[4].فضلًا عن المبررات التي قدمها الفقيه الإنكليزي (Simon Gardiner) بشأن وجود القانون الرياضي كما بيناه، كوجود خصائص مميزة للأنشطة الرياضية، ووجود نهج خاص في إصدار القرارات وتنظيم العلاقات في مجال القانون الرياضي، وقبوله كمجال خاص لدى كليات القانون، إضافة إلى أنه يتضمن القواعد القانونية الموضوعية والإجرائية الصادرة لدى الهيئات الرياضية وبالأخص الهيئات الرياضية العالمية الخاصة[5] .

---

(1) See Gardiner, sports Law, 2ed., Cavendish Publishing Limited, 2001, p.74.

(2) See ibid, p.74.

(3) إذ تنص الفقرة (2) من المادة (4) من قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة (1984) على انه "يسري القانون المدني على جميع المسائل التي لم يرد بشأنها حكم خاص في هذا القانون أو أي قانون خاص آخر".

(4) لاحظ: د . محمود حممي، العقد الإداري، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، 1977، ص6.

(5) See Ken Foster, Lex Sportiva: What is Sports Law? T.M.C. Asser Institute, the Hague, the Netherlands, 2012, p. 39.

مما سبق ذكره يمكن القول، بأن القانون الرياضي أصبح قانونًا مستقلًا بحد ذاته، نظرًا لوجود المقومات المطلوبة فيه، منها؛ القواعد القانونية الخاصة[1] ،والقضاء الخاص مثل محكمة التحكيم الرياضية العالمي[2] ،فضلا عن وجود مواضيع خاصة به كعقود اللاعبين وغيرها[3].ومن هنا فمن الأفضل أن نعرف القانون الرياضي بأنّه:

جملة قواعد قانونية أنشأتها الهيئات الرياضية الخاصة، وهي غير مقننة في تشريع واحد تعنى بتنظيم النشاط الرياضي أو المعاملات المتعلقة به بمختلف جوانبها، وله بعد عالمي.

المطلب الثاني

خصائص القانون الرياضي

يقصد بخصائص القانون الرياضي السمات والمميزات التي يتميز بها القانون الرياضي عن غيرها من القوانين، سنوضح هذه الخصائص عن طريق فرعين كالآتي:

الفرع الاول

خصائص القانون الرياضي المتعلقة بطبيعة تكوينه

تتمثل هذه الخصائص في المصادر التي يتكون منها القانون الرياضي، ومدى شرعنة هذا القانون، وطبيعته القانونية. إذن سنوضح هذه الخصائص كالآتي:

أولاً: إنه قانون ذو مصادر متنوعة: يهتم القانون الرياضي بالمواضيع المتشعبة، ومنها ما يعنى بتنظيم الجانب الفني للأنشطة الرياضية كقوانين اللعبة[4] ،والبعض الآخر يهتم بتنظيم الجانب الإداري والتنظيمي[5] ،والبعض الآخر يختص بتنظيم المعاملات المالية المتعلقة بالرياضة أو التي تتم بسببها[6].وعليه فإن مصادر

---

(1) See FIFA Legal Hand Book, Edition 2024.

(2) See Ian Blackshaw, the Court of Arbitration for Sport: An International Forum for Settling Disputes Effectively 'Within the Family of Sport', Entertainment Law, Vol.2, No.2, Summer 2003, published by Frank Cass, London, pp.61–83.

(3) لاحظ استاذنا الدكتور محمد سليمان الاحمد، الوضع القانوني لعقود انتقال اللاعبين المحترفين، دار الثقافة، عمان، 2001، ص35 ومابعدها.

(4) See Laws of the Game 2021-2022, issued by International Football Association Board (The IFAB).

(5) See Fédération Internationale de Basketball (FIBA) general statutes.

(6) See FIFA Regulations on the Status and Transfer of Players.

.....

تلك القواعد تكون مختلفة منها وطنية كالتشريعات الوطنية[1] ،وأخرى داخلية كاللوائح التي تصدر من الاتحادات الرياضية الوطنية كالنظام الأساسي للاتحاد العراقي لكرة القدم[2] ،والبعض الآخر يكون دوليًا[3] ،وآخر عالميًا[4] .

ثانيًا: إنه قانون غير مقنن في تقنين واحد على المستوى العالمي: نظرًا لتشعب الرياضة فإن تقنين القانون الرياضي في مجموعة تشريعية واحدة أمر في غاية الصعوبة على الأقل في النطاق العالمي، ومع ذلك فإنه في بعض النظم القانونية تم تشريعه في مجموعة تشريعية واحدة كالنظام القانوني المصري[5] ،والفرنسي[6] ،وغيرهما، أمّا في نظام القانون العراقي توجد تشريعات مختلفة للرياضة كقانون اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية رقم (29) لسنة (2019)، وقانون الاتحادات الرياضية الوطنية رقم (24) لسنة (2021). أمَّا على المستوى العالمي، فإنه لم يقنن في مجموعة تشريعية واحدة على الرغم من وجود الميثاق الأولمبي الدولي الذي يكون ذا طابع دستوري[7] ،ولكن هذا الميثاق يتعلق بالدورة الأولمبية فقط، وعليه فإنه لا ينظم الرياضة خارج الدورة الأولمبية. إذ توجد الاتحادات الرياضية العالمية خارج الدورة الأولمبية، إذ كل اتحاد يعنى بتنظم لعبة واحدة كالفيفا، وكل اتحاد رياضي عالمي له نظام قانوني خاص به، كالنظام القانوني للفيفا[8] ،والنظام القانوني للاتحاد الدولي لكرة السلة[9] .

وعليه يمكن القول بأن هناك تشريعات رياضية متشعبة على المستوى العالمي. ومن أجل توفير مستلزمات الأمن واليقين القانوني، ومن أجل اطمئنان المعنيين بالرياضة والاستقرار على القواعد المنظمة للأنشطة الرياضية أو المعاملات المتعلقة أو المرتبطة بها نقترح على اللجنة الأولمبية العالمية والاتحادات الرياضية العالمية سنّ قواعد القانون الرياضي في مجموعة تشريعية واحدة على الأقل القواعد العامة وترك تنظيم الجزئيات للاتحادات الرياضية المعنية.

---

(1) كقانون الاحتراف الرياضي العراقي رقم (60) لسنة(2017).

(2) لاحظ النظام الأساسي للاتحاد العراقي لكرة القدم: النظام الداخلي للاتحاد العراقي لكرة القدمpdf.

(3) كالمبادئ العامة للقانون التي تنتج من وجهات النظر المشتركة لأنظمة القانون المقارنة كالعقد شريعة المتعاقدين.

(4) See Ken Foster, op.cit., pp. 1–18.

(5) نظم المشرع المصري الأنشطة الرياضية ضمن تشريع واحد وهو قانون الرياضة المصري رقم (71) لسنة (2017).

(6) See France Code du sport Version en vigueur au 19 août 2024.

(7) See paragraph (a) of the introduction to the Olympic charter 2021.

(8) See FIFA legal hand book; FIFA_Legal_HB_EN.pdf.

(9) See FIBA General Statutes; FIBA General Statutes 2021.pdf

.....

ثالثًا: إنه قانون ذو طبيعة عقدية: القانون لا يساوي التشريع، فبالرغم من أن هذا الأخير يصدر من السلطة التشريعية إلّا أن القانون قد لا يصدر من السلطة التشريعية ومع ذلك فإنه يتمتع بأهم صفة يتمتع بها التشريع وهي صفة الإلزام كالعرف؛ فهو قانون غير مكتوب له صفة الإلزام[1] ،وكذلك السوابق القضائية في النظام الأنكلوسكسوني كنظام القانون الإنكليزي، على سبيل المثال قانون الأخطاء المدنية الإنكليزي (The Law of Torts[2]،وقانون الأحكام العامة (Common Law)[3] ،وقانون العقد الإنكليزي(The Law of Contracts)[4] ،والقانون البريتوري في القانون الروماني والقانون الفرنسي الجديد في عصرنا هذا كما سمَّاه الفقه الحديث[5] . وعلى أية حال، يعد القانون الرياضي ذا طبيعة عقدية منذ وضعه حجر الأساس حتى اكتمال بنائه؛ لأن قواعده سُنَّت من قبل أشخاص القانون الخاص، أي مُشرعه وهو الهيئات الرياضية العالمية الخاصة، وهذه الهيئات تعد شخصًا من أشخاص القانون الخاص كاللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية العالمية كالفيفا[6] .وتأسست هذه الهيئات بناء على الرابطة العقدية التي ترتبط بأعضائها[7] .

---

[1] د. سليمان مرقس، المدخل للعلوم القانونية، الطبعة السابعة، الجزء 1، المنشورات الحقوقية صادر، 2019، 104.

[2] وهو قانون غير مكتوب مبني على السوابق القضائية للمحاكم الإنكليزية، فإنه يقابل النظام القانوني للمسؤولية التقصيرية السائد في العائلة القانونية اللاتينية. لاحظ: د. يونس صلاح الدين علي، الوجيز في شرح قانون الأخطاء المدنية الإنكليزي، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2018، ص5.

[3] وهو مجموعة الأحكام العامة التي تعد كموجهات أو قواعد أو مبادئ عامة أقرتها القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الإنكليزية، وقانون الأحكام العامة هو أيضًا قانون غير مكتوب مبني على السوابق القضائية. لاحظ: المصدر السابق.

[4] قانون العقد الإنكليزي بدوره أيضًا قانون غير مكتوب، وهو نظام قانوني يحكم العقد في القانون الإنكليزي ويقابل النظرية العامة للعقد السائد في العائلة القانونية اللاتينية التي تبنت نظام القانون المدني المقنن للنصوص التشريعية، خلافًا لقانون العقد الإنكليزي غير المكتوب والمبني على السوابق القضائية التي تضمنها قانون الأحكام العامة. لاحظ: المصدر السابق، ص6.

[5] لاحظ: د.عدنان ابراهيم سرحان، الإنعقاد (دراسة في قانون الإلتزامات والعقود الفرنسي الجديد)، مركز البحوث القانونية، وزارة العدل، اقليم كوردستان – العراق، 2024، ص64.

[6] عرف النظام الأساسي للفيفا في ديباجته الفيفا بأنه "جمعيّة مسجّلة في السجل التجاري في مقاطعة زيورخ في سويسرا وفقًا لأحكام المادة (60) من القانون المدني السويسري".

[7] مثلا هناك إرادات متبادلة بين كل الأجزاء المكونة للحركة الأولمبية الدولية ومن ضمنها إرادة الفيفا والاتحادات الرياضية الدولية الأخرى، وبالتالي فإنَّ هذا التبادل للإرادات تشكل منه الميثاق الأولمبي الدولي. لاحظ التفاصيل: حول الطبيعة القانونية لعلاقات الفيفا باللجنة الأولمبية الدولية: النظام القانوني للاتحاد الدولي لكرة القدم، د. إبراهيم عمر إبراهيم، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون في جامعة السليمانية، 2023، ص122.

.....

وعليه فإن اللوائح الرياضية العالمية كالميثاق الأولمبي الدولي ذي طبيعة عقدية[1] ،لأنَّه ناتج عن تبادل وارتباط إرادات المكونات الأساسية للجنة الأولمبية الدولية وهي: اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية، واللجان الأولمبية الوطنية، فضلاً عن اللجان المعنية بالحركة الأولمبية[2] .كما أكد ذلك مجلس الدولة الفرنسي، إذ أقر المجلس لائحة احتراف كرة القدم الفرنسية الصادرة من الاتحاد الفرنسي لكرة القدم المعروف بـ(F.F.F.) ذات طابع الاتفاق الخاص[3] .

وعليه فإن قواعد القانون الرياضي الواردة في صلب اللوائح الرياضية هي نتيجة تبادل الإرادات بين أعضاء الهيئات الرياضية العالمية، وبالتالي هي ذات طبيعة عقدية.

الفرع الثاني

خصائص القانون الرياضي المتعلقة بنطاق تطبيقه

تتمثل هذه الخصائص في عالمية القانون الرياضي، وإنه قانون مختلط بين القانون الخاص والقانون العام، وإنه قانون خاص بالرياضة، وعليه سنركز على هذه الخصائص كالآتي:

أولاً: إنه قانون ذو طبيعة عالمية وليست دولية: في الحقيقة، يعد القانون الرياضي نوعًا من قوانين عبر الحدود (Transnational Law)[4]، ولكن لا يدخل ضمن القانون الدولي العام، ولا ضمن القانون الدولي الخاص؛ لأنه في كلا القانونين تتدخل الدول في سنهما سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. أمَّا في القانون الرياضي لا تتدخل الدولة في سنّه، وإنّما يصدر القانون الرياضي من الهيئات الرياضية العالمية ويتم تطبيقه في كل بقعة من بقاع العالم[5] .ومن هنا لابدَّ أن نميز بين القانون الرياضي العالمي والقانون الرياضي الدولي. إذ يميز فقه القانون الرياضي بينهما، ويعرف القانون الرياضي الدولي بأنه مبادئ القانون الدولي

---

(1) See Ken Foster, op.cit., P.17.

(2) See the Introduction to the Olympic Charter 2021.

(3) لأن الاتحاد الفرنسي لكرة القدم هو شخص من أشخاص القانون الخاص. نقلا عن د. عبدالحميد عثمان الحفني، عقد احتراف لاعب كرة القدم، بحث ملحق بمجلة الحقوق الكويتية، العدد4، السنة 19، 1995، ص20.

(4) *استخدم الفقه والقاضي الأمريكي (*Philip Jessup*) لأول مرة هذا المصطلح كمعيار لتمييز قوانين أو الأحداث التي تتجاوز الحدود الوطنية.*

(5) على سبيل المثال قوانين اللعبة في كرة القدم والتي يصدرها مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم المعروف بـ(IFAB)، إذ جاء في ديباجة هذه القوانين "تعتبر كرة القدم أعظم لعبة على وجه الأرض، فهي تُمارس في كل بلدان العالم، وعلى مختلف المستويات، وتعد قوانينها هي ذاتها في أرجاء العالم كافة بدءًا من كأس العالم الذي تنظمه الفيفا ووصولًا إلى المباريات التي يلعبها الأطفال في القرى النائية،...".

مطبقة على الرياضة. أمّا القانون الرياضي العالمي فهو عبارة عن نظام قانوني مستقل عابر للحدود الوطنية أنشأته المؤسسات العالمية الخاصة التي تحكم الرياضة الدولية[1] .ويرى الفقه بأن القانون الرياضي هو عالمي وليس دولي، لأن قواعده سُنّت من قبل الهيئات الرياضية عبر الحدود دون تدخل الدولة كما أشرنا إليه سابقًا، ويطلق عليه قانون بلا دولة[2] .

ثانيًا: إنه قانون ذو طبيعة مختلطة تتنوع أحكامه بين النصوص التي تنظم العلاقة التعاقدية بالإضافة إلى القواعد المنظمة لسلوك الأطراف والعقوبات الناجمة عن مخالفة القانون: هناك تقسيم تقليدي للقانون، وهو القانون العام والقانون الخاص[3] .وبالنظر إلى المواضيع التي ينظمها القانون الرياضي يمكن القول بأنّه نظم بعض مواضيع القانون العام والخاص. إذ أنّه نظم مواضيع القانون الخاص كالعقد، مثل العقود الرياضية الكثيرة في الوسط الرياضي كعقد الاحتراف الرياضي[4] ،وفي الوقت نفسه نظم بعضًا من مواضيع القانون العام كقواعد تنظيم سلوك الرياضيين، والعقوبات التأديبية، والمالية على من يخالف تلك القواعد[5] .

وعليه فإن موضوعات القانون الرياضي لا تنحصر في موضوعات القانون الخاص، كمدني وتجاري، بل يدخل فيها بعض القوانين التي قد توصف بقوانين البوليس[6] ،كقانون العمل والقانون الاداري وقانون العقوبات[7] .ويلاحظ أن هذه الخاصية للقانون الرياضي تأتي بمعنى أن القانون الرياضي يغطي مواضيع القانون العام والقانون الخاص المتعلقة بالرياضة فقط؛ لأن القانون الرياضي يعنى بتنظيم النشاط الرياضي والمعاملات المتعلقة به أو المرتبطة به فقط.

---

(1) See Foster, op.cit., P.2.

(2) See Foster, op.cit., P.1.

(3) فالقانون العام ينظم شؤون الدولة الداخلية والسلطات العامة التي تشتمل عليها وعلاقة الأفراد بها كالقانون الإداري وقانون العقوبات والقانون المالي. أمّا القانون الخاص فينظم الروابط الخاصة ما بين الأفراد كالقانون المدني والقانون التجاري.لاحظ: د. عبدالرزاق أحمد السنهوري، علم أصول القانون، مطبعة الجزيرة، بغداد، 1936، ص90 وما يليها.

(4) See FIFA regulations on the status and transfer of players 2022.

(5) مثلا تنص المادة (51) في فقرتها (2) من النظام الأساسي للفيفا على أنه: "يجوز للجنة التأديبية أن تعلن العقوبات الموضحة في هذا النظام الأساسي ومدونة الفيفا التأديبية على الاتحادات الأعضاء والأندية والمسؤولين واللاعبين ووكلاء كرة القدم ووكلاء المباريات".

(6) لاحظ استاذنا د. محمد سليمان الأحمد، الموجهات العامة للقانون الرياضي الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص19.

(7) See FIFA Procedural Rules Governing the Football Tribunal 2022.

.....

ثالثًا: إنه قانون خاص بالرياضة: كما بيّنا في السطر الأخير في الخاصية الثانية في الأعلى، فإن شرط سريان قواعد القانون الرياضي على الروابط والحوادث القانونية هو الصفة الرياضية لتلك الروابط أو الحوادث، وألّا تخضع الروابط والحوادث القانونية إلى الأحكام الواردة في القوانين الأخرى كالقانون المدني والتجاري والعقوبات. وعليه فإن الصفة الرياضية تعتبر أن الخطأ في الوسط الرياضي لا يستوجب التعويض إلّا إذا كان خطأً موصوفًا[1]. وكذلك فلولا الصفة الرياضية لما خضع عقد الاحتراف الرياضي وانتقال اللاعبين وغيرهما إلى اللوائح الرياضية (القانون الرياضي)[2] .وعليه فإن الصفة الرياضية المضافة على الرابطة القانونية سواء كانت عقدية أم غير عقدية هي التي تجعل هذه الرابطة تخرج من نطاق تطبيق القانون العام (القانون المدني، والتجاري، والعقوبات، وغيرها) وتخضع إلى القانون الرياضي.

المبحث الثاني

مصادر القانون الرياضي

إن النظام القانوني للأنشطة الرياضية فريد من نوعه من حيث خضوعه لأنواع مختلفة من القواعد المنشأة، والطبيعية. فالقواعد المنشأة هي القواعد المنبثقة عن الرياضة والغرض منها تعيين شروط تنظيم وإجراء البطولات، فهي تشكل القواعد الرياضية بالمعنى الدقيق. أما القواعد الطبيعية فهي القواعد العامة المطبقة على الأنشطة الرياضية، لأن النشاط الرياضي يكون خاضعًا للقانون العام كما تخضع له الأنشطة الاجتماعية الأخرى. وعليه فإن مصادر القانون الرياضي تتنوع وتختلف من حيث أصلها وطبيعتها[3].إذًا

---

[1] إذ ذهبت محكمة النقض الفرنسية بأن الخطأ الرياضي لا يساوي الخطأ المدني بل لابدّ أن يكون موصوفًا عن طريق إخلال بقواعد اللعبة بطريقة غير مألوفة وإلّا لا يستوجب التعويض.

[2] See FIFA regulations on the status and transfer of players 2022.

[3] See G. Simon, « Les sources du droit du sport », Gaz. Pal., Droit du sport n° 1, n° 311 à 312, 7 et 8 novembre 2007.

للقانون الرياضي مصدر رسمي، وغير رسمي أو تفسيري مثله مثل أي قانون آخر لديه هذان المصدران[1] . فسنركز على مصادر القانون الرياضي من خلال مطلبين، كالآتي:

المطلب الأول

المصادر الرسمية للقانون الرياضي

يقصد بالمصدر الرسمي للقانون الرياضي الطريقة التي تولد منها القاعدة القانونية الرياضية لكي تكون واجبة الاتباع. وقمنا بتعيين مصادر القانون الرياضي حسب أولوية المصدر في التطبيق عند حسم النزاع الرياضي. وعلى الرغم من أن تعين المصادر الرسمية للقانون الرياضي في الوهلة الأولى أمر سهل، ولكنه ممتنع نظرًا لعدم وجود نص تشريعي خاص بصدده، إلاّ أنَّه من خلال البحث حول هذه المسألة يمكن أن نرتب هذه المصادر من خلال الفروع الآتية:

[1] المصدر الرسمي هو السلطة التي تعطي للقواعد القانونية قوتها الملزمة كالتشريع والعرف، والدين. أما مصدر غير رسمي أو تفسيري يقصد به المصدر المنشئ للقاعدة القانونية، لأنه يسهم في إنشائها، ولكن ليس له القدرة على اكتساب القاعدة قوة الإلزام كالفقه والقضاء لاحظ: د. سليمان مرقس، المرجع السابق، ص102 وما بعدها.

.....

الفرع الأول

القاعدة التشريعية الرياضية

إن المقصود بالقاعدة التشريعية الرياضية هي التي تصدر من السلطة المختصة، سواء كانت وطنية كالسلطة التشريعية، أو جمعية خاصة كالاتحادات الرياضية، والتي تعني بتنظيم الأنشطة الرياضية أو المعلامات المالية التي ترتبط بالأنشطة الرياضية أو التي تتم بسببها. ويمكن تصنيف القاعدة التشريعية الرياضية على أسس مختلفة قياساً بالمنازعات الرياضية، منها: الأساس الجغرافي، وطبيعة الموضوع الذي ينظمه[1].

فعلى الأساس الجغرافي تقسم القاعدة التشريعية الرياضية إلى قاعدة وطنية، وقاعدة عالمية. تتمثل الأولى في التشريعات الوطنية للرياضة واللوائح الرياضية للهيئات الرياضية المحلية. فبالنسبة للتشريعات الرياضية الوطنية توجد تشريعات متشعبة في النظام القانوني العراقي بشأن الرياضة كما بيّناه سابقًا. مهما يكن الأمر، فإنّ القواعد القانونية التي تتضمنها هذه التشريعات تكون مصدرًا رسميًا للقانون الرياضي، وكذلك الحال بالنسبة لما تضمنها اللوائح الرياضية المحلية واللوائح الرياضية العالمية (الدولية)، بل تكون اللوائح الرياضية العالمية بمثابة نصوص دستورية في نطاق الرياضة على الصعيدين المحلي والعالمي؛ لأنّه لا يجوز أن يوجد نص في التشريعات واللوائح المحلية يتعارض مع نص موجود في اللوائح الرياضية العالمية نظرًا لتنظيم الأنشطة الرياضية على أساس الهرم التنظيمي الإداري[2] .

أما تقسيم القواعد التشريعية الرياضية على أساس الموضوع فإنّها تقسم إلى قواعد اللعبة كقوانين اللعبة[3] ،والقواعد التأديبية والأخلاقية للرياضة كمدونة الأخلاقيات للفيفا[1] ،والقواعد القانونية الناظمة

---

[1] لاحظ حول تصنيف المنازعات الرياضية: د. ابراهيم عمر ابراهيم، التأطير القانوني لمركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثامن للقضايا القانونية، ومنشور في مجلة كلية القانون في جامعة تيشك الدولية – اربيل في عدد خاص بالمؤتمر، ص102.

[2] See Arnout Geeraerts, op.cit., p.52.

[3] لكل لعبة قواعد خاصة، وتتم ممارسة هذه اللعبة وفقا لقواعدها الخاصة، ولا يمكن ممارسة اللعبة بدون القواعد، وعليه يمكن القول بأن تلك القواعد بمثابة الحجر الأساسي للنشاط الرياضي، لأن لا يوجد نشاط رياضي بمعناه العلمي دون قواعد خاصة به. وتصدر الاتحادات الرياضية العالمية هذه القواعد وتكون واجبة الاتباع في جميع أنحاء العالم أينما يتم فيها اللعبة، ويطلق عليها قوانين اللعبة كقوانين لعبة كرة القدم التي صدرت من (IFAB).

للمعاملات المالية المرتبطة بالرياضة أو التي تتم بسببها كلوائح الفيفا لأوضاع وانتقال اللاعبين التي نظمت عقود اللاعبين[2] .

مما سبق ذكره يمكن القول بأنّ نصوص التشريعات الرياضية تعتبر مصدرًا رسميًا للقانون الرياضي سواء كانت واردة في اللوائح الرياضية العالمية، أو في اللوائح الرياضية الإقليمية، أو في اللوائح الرياضية المحلية، أو في التشريعات الوطنية الرياضية.

الفرع الثاني

القواعد القانونية في التشريعات الوطنية غير الرياضية

تعد القواعد القانونية الواردة في التشريعات الوطنية غير الرياضية كالقانون المدني، والقانون التجاري، وغيرهما مصدرًا ماديًا للقانون الرياضي، ونأخذ القانون المدني، والقانون التجاري كنموذج:

أولاً: القانون المدني: هو مجموعة قواعد قانونية تنظم علاقات الأفراد المالية والشخصي[3] .إذ يعد القانون المدني قانونًا أساسيًا في تنظيم النشاط المالي للأفراد والأشخاص في المجتمع، ومن ضمنه المعاملات المالية الواردة على الأنشطة الرياضية مالم يرد نص خاص في التشريعات الرياضية[4] ،لأن الرياضة أصبحت جزءاً من علاقات الأشخاص في المجتمع. فإذا وجد نص خاص في التشريعات الرياضية فإنّه يقدم على قواعد القانون المدني. ومن هنا تم تطبيق أحكام القانون المدني في أوجه كثيرة في ميدان القانون الرياضي نظرًا للفراغ التشريعي في هذا الأخير منها أحكام المسؤولية التقصيرية[5] .

---

[1] تتمثل هذه الفئة في القواعد التي تقوم بتنظيم الجانب التأديبي، والتنظيمي، والإداري، ونزاهة الرياضة كالمخالفات المتعلقة بالمنشطات، والإهانات التي يتعرض لها الحكام أو اللاعبين أثناء اللعبة، سواء سلوك اللاعبين والمسؤولين، وغيرها. وأطلق فقه القانون الرياضي على هذه الفئة من القواعد بروح الرياضة.

[2] تختص هذه القواعد بتنظيم المعاملات المالية أو الاقتصادية المرتبطة بالرياضة أو التي تتم بسببها كعقود انتقال اللاعبين وعقود احترافهم وتعويض عن تدريب اللاعبين وكذلك التعويض عن إصابة اللاعبين وغيرها، إضافة إلى ذلك تختص هذه القواعد بتنظيم آلية قانونية لاستغلال الحقوق المالية التي تنبثق من الرياضة ككيفية بيع حق البث التلفزيوني وحقوق الرعاية الرياضية وغيرها.

[3] لاحظ د. عبدالمجيد الحكيم، أ.عبدالباقي البكري، وأ.م. محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، الجزء الأول في مصادر الالتزام، العاتك لصناعة الكتاب في القاهرة، التوزيع المكتبة القانونية، بغداد، ص3.

[4] قضت محكمة التحكيم الرياضية العالمية في القضية (CAS 98/200 AEK Athens and SK Slavia) بأن الهيئات الرياضية الدولية والوطنية يجب أن تلتزم بالمبادئ العامة للقانون، المستمدة من القراءة المشتركة للأنظمة القانونية المختلفة.

[5] هناك قرارات كثيرة لمحكمة النقض الفرنسية بهذا الخصوص منها ما قضت بأن الخطأ الرياضي الموجب للخطأ المدني هو الخطأ الموصوف عن طريق الإخلال بقواعد اللعبة.

.....

مما سبق ذكره يمكن القول بأنّ القانون المدني هو قانون عام بالنسبة للقوانين الخاصة كالقانون التجاري، والقانون الرياضي في نطاق موضوعات القانون الخاص، بل ونرى بأنّه أكثر من ذلك بالنسبة للقانون الرياضي[1] ،لأنّه إذا اعتبرناه قانونًا عامًا، فتكون الأولوية للقانون الرياضي عند تعارضه مع القانون المدني، ولكن هذا ليس مطلقًا في ميدان القانون الرياضي؛ لأنه توجد قواعد عامة (المبادئ العامة) في القانون المدني تتعلق بالمصالح والقيم العليا في المجتمع وأطلق عليها بعض من النظم القانونية تسمية النظام العام كالنظام القانوني العراقي[2] ،وفي البعض الآخر تسمية السياسة العامة كنظام القانون السويسري[3] ،ومن هذه القواعد: العقد شريعة المتعاقدين، والوفاء بالعقود، والمسؤولية الشخصية، وغيرها. فهذه القواعد تكون ثابتة لا يجوز مخالفتها، كما اعترف بهذه الحقيقة كلُ من محكمة التحكيم الرياضية العالمية[4] ،والمحكمة الاتحادية السويسرية العليا[5] .

وعليه فإنّ الارتباط بين القانون المدني والقانون الرياضي ظل قائمًا.

---

[1] لأن إذا كان قانونا عاما مما يعني إبعاد نصوصه من التطبيق عندما تعارض مع نص القانون الرياضي، إستنادا إلى مبدأ القاضي بأن "النص الخاص يقييد النص العام".

[2] تنص في هذا القبيل الفقرة (2) من المادة (130) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951.

[3] See Article (27) of Swiss civil code of 10 December 1907.

[4] الغت محكمة التحكيم الرياضية العالمية قرارها في القضية (CAS 2010/A/2261 & 2263) بناء على قرار محكمة الاتحادية السويسرية العليا، لأنه يكون مخالفا لسياسة العامة، وبالأخص لنص الفقرة (2) من المادة (27) من القانون المدني والتي تقتضي بان "لا يجوز لأي شخص أن يتنازل عن حريته أو يقيد استخدامها بدرجة تخالف القانون أو الآداب العامة".

[5] إلغت محكمة الاتحادية السويسرية العليا قرار محكمة التحكيم الرياضية نتيجة الطعن الاستئنافي المقدم إليها لمخالفته قواعد المتعلقة بالسياسة العامة، في القضية (Matuzalem)، نظرًا لأنَّ القرار المطعون فيه يكون مخالفًا لأحكام الفقرة (2) من المادة (27) من القانون المدني السويسري، لأنَّ القرار المطعون فيه حرَّمَ اللاعب المستأنِف من ممارسة كرة القدم في أنحاء العالم لوقت غير محدد، لذا فقد ذهبت محكمة الاتحادية السويسرية العليا بأنَّ قرار محكمة التحكيم الرياضية يكون مخالفًا للسياسة العامة (النظام العام) والذي يكون من المبادئ القانونية الأساسية الواردة في القانون المدني السويسري والقانون الدولي الخاص السويسري.

See the Swiss Supreme Court decisions, (ATF 4A_558/2011/ Judgment of March 27, 2012), the Matuzalem. Published on BGE/ATF 138 III 322, it is available on this link; case famous for (visited 15-8-2024) https://www.servat.unibe.ch/dfr/c3138322.html.

.....

ثانيًا: القانون التجاري: تجري معاملات تجارية كثيرة في نطاق الرياضة منها ما تتعلق بحق بيع البث التلفيزيوني، وبيع التذاكر، والرعاية الرياضية، والتأمين، والدعاية وغيرها[1].

وعليه يبرز دور القانون التجاري في ميدان القانون الرياضي؛ لأنّ القواعد الواردة في القانون التجاري تكون بمثابة قواعد عامة فيما لم يرد نص خاص في القانون الرياضي بشأن الأعمال التجارية، على سبيل المثال تم تطبيق نصوص قانون المنافسة في استغلال الحقوق التجارية الرياضية[2].

وعليه عند وجود فراغ تشريعي في القانون الرياضي بشأن استغلال الحقوق التجارية في الرياضة أو المرتبطة بها فتطبق القانون التجاري استنادًا إلى سلسلة ترتيب مصادر القانون الرياضي كاستغلال حقوق التسجيل السمعي والبصري والإذاعي، وحقوق الاستنساخ والبث، وحقوق الوسائط المتعددة، وحقوق التسويق والترويج، والحقوق المعنوية مثل الشارات والحقوق الناشئة بموجب قانون حق المؤلف[3].

مماسبق ذكره يمكن القول، بأنّ المصادر الرسمية للقانون الرياضي تتمثل فيما يلي على الترتيب: اللوائح الرياضية العالمية كالميثاق الأولمبي، ولوائح الفيفا، وتأتي بعدها التشريعات الرياضية الوطنية

([1]) See L a p š a n s k ý, L., Media coverage of sport from the perspective of antimonopoly law, Právny obzor, 104, 2021, special edition, pp. 22-43 https://doi.org/10.31577/pravnyobzor.

[2] مثلا وضعت المفوضية الأوربية عدة معايير لإبرام الاتفاق الرأسي الذي لا يضر بالمنافسة، على وجه الخصوص أن يتفق الإتفاق الرأسي مع ماو وردة في المادة (101) من معاهدة العمل الأوربية، وعلى الاتحادات الرياضية أن تتمسك بها منها بيع حقوق البث من خلال مزايدة مفتوحة لكل من يرغب في شرائها، وعدم بيع حقوق بث عدة بطولات رياضية لمشترٍ واحد، وأن لا يزيد مدة العقد الحصري على ثلاث سنوات، وذلك بالنسبة للبطولات الداخلية، أمّا بشأن البطولات الموسمية فلا يجب أن تحصل القناة على أكثر من ثلاث بطولات حصرية، وعدم وجود بند في العقد يسمح بتجديده تلقائيًا. وعليه يجب أن لا تشكل هذه الاتفاقية وضعًا يحد من المنافسة في السوق، لأنَّ الهدف من المادة (101) من معاهدة العمل الأوربية هو توفير الضمان بأن المشاريع لا تستخدم الاتفاقات، سواء كانت أفقية أو رأسية، لمنع المنافسة في السوق أو تقييدها أو تشويهها على حساب المستهلكين. ومن أجل مراعاة أحكام قانون المنافسة قام الفيفا ببيع حقوق بث المباريات لبطولة كأس العالم الفيفا قطر (2022) وفقًا للمعايير المذكورة أعلاه، أي الفيفا قام ببيع حقوق البث الحصري لمباريات كأس العالم الفيفا قطر (2022) إلى قنواة البث المتعددة والموزعة على قارات وبلدان مختلفة، بصورة نظم الفيفا آلية التعاقد لبيع تلك الحقوق ومن خلالها فتح باب التفاوض لجميع قنواة البث ولجميع بلدان الكوكب، وعليه أبرم الفيفا عقد بيع حقوق بث المباريات لكأس العالم الفيفا قطر (2022) مع (458) قناة تليفزيونية وراديو والبث على الموبايل لتغطية مباريات كأس العالم في (225) منطقة جغرافية مختلفة في العالم.

-15See Bid Evaluation Report: FIFA world cup Qatar 2022™. It is available on this link, (visited 2024-8-15); https://digitalhub.fifa.com/m/3041e390c9c0afea/original/fd4w8qgexnrxmquwsb7h-pdf.pdf. And FIFA World Cup Qatar 2022™ Media Rights Licensees, it is available on this web, (visited 2024-8-15); FWC2022 Media Rights Overview 131122.pdf.

([3]) See Article (66) paragraph (1) of FIFA statutes 2022.

كالقوانين العراقية الرياضية، وبعد ذلك القوانين الوطنية غير الرياضية كنصوص القانون المدني والتجاري، وفي كل هذه المصادر تكون الأسبقية للمبادئ العامة المشتركة في النظم القانونية المتمدنة كالعقد شريعة المتعاقدين.

المطلب الثاني

المصادر غير الرسمية للقانون الرياضي

بجانب المصادر الرسمية المذكورة يمكن الإشارة إلى بعض الجهود الحرفية (Profession Efforts) والمساعي المحمودة للبحث عن الحلول للمشاكل الرياضية المختلفة يمكن أن يطلق عليها المصادر غير الرسمية أو التفسيرية للقانون الرياضي، وتتمثل هذه المصادر بالدرجة الأولى في القضاء (من ضمنه التحكيم الرياضي)، والفقه، والمواثيق الإرشادية الدولية والإقليمية. وعليه سنركز على هذه المصادر من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول

القضاء والتحكيم الرياضي

للقضاء دور مهم في بناء القواعد القانونية الرياضية في صلب القانون الرياضي، وبالأخص في نصوص اللوائح الرياضية. كما شاهدنا ذلك في القضايا القانونية الرياضية المختلفة منها قرارات محكمة العدل الأوربية، ومحكمة النقض الفرنسية. إذ ساهمت محكمة العدل الأوربية بشكل كبير في بناء القواعد القانونية الرياضية، خاصة في القضايا المتعلقة بلعبة كرة القدم. إذ تم تغيير النظام القانوني للفيفا وبالتحديد لوائحها الخاصة بأوضاع وانتقال اللاعبين نتيجة لقرار محكمة العدل الأوربية في القضية المشهورة بـ(Bosman case)؛ لأنّ اللوائح الرياضية آنذاك لم تسمح للاعب أن يتعاقد من عدمه مع الأندية الرياضية بمحض إرادته على الرغم من إنهاء عقده مع ناديه الحالي، بل الذي يقرر بأنّ اللاعب يتعاقد من عدمه مع نادٍ آخر هو ناديه الحالي، أي: إن النادي الحالي هو الذي يعين مصير اللاعب الكروي[1].

(1) لأنّه وفقا للوائح انتقال اللاعبين للاتحاد الأوربي لكرة القدم 1990، والمادة (14) من لوائح الفيفا لأوضاع وانتقال اللاعبين (1994) على الرغم من انتهاء عقد عمل اللاعب مع ناديه الحالي، فإن النادي الجديد لابد أن يدفع للنادي القديم مبلغًا كتعويض عن تدريب اللاعب، فإذا لم يصل الناديان إلى اتفاق حول تعويض عن التدريب فإن اللاعب يبقى على كشوف ناديه

.....

وعليه أقرت محكمة العدل الأوربية مبدأ مفاده "تنتهي علاقة اللاعب بناديه بمجرد انتهاء مدة عقده" [1] .بناء عليه فقد غير كل من الاتحاد الأوربي لكرة القدم، والفيفا نظامهما لانتقال اللاعبين وفقًا لما يقتضيه قرار محكمة العدل الأوربية، فأصبح للاعب الحرية في أن يتعاقد من عدمه في اللوائح الرياضية العالمية والداخلية.إذ تنص الفقرة (3) من المادة (18) من لوائح الفيفا لأوضاع اللاعبين وانتقالهم (2022) على أنّه "يجب على النادي الذي يعتزم إبرام عقد مع محترف إبلاغ ناديه الحالي كتابيًا قبل بدأ المفاوضات مع اللاعب. لا يكون المحترف حرًا في إبرام عقد مع نادٍ آخر إلّا بعد انتهاء عقده مع ناديه الحالي أو كان من المقرر أن ينتهي في غضون ستة أشهر، وأي خرق لهذا الحكم سيخضع المخالف للعقوبات المناسبة". وفقًا لهذا النص يكون اللاعب حرًا بعد انتهاء عقده مع ناديه الحالي أو قبل انتهاء عقده في غضون ستة أشهر من انتهائه في أن يتعاقد من عدمه مع مراعاة الخصوصية الرياضة. ومن جانب آخر لعبت محكمة النقض الفرنسية دورًا مهمًا في القضايا الرياضية الكثيرة منها تعيين الخطأ الرياضي الموجب للمسؤولية التقصيرية، لأنّ الخطأ الرياضي لا يساوي الخطأ المدني الموجب للمسؤولية، أي فإن الخطأ الرياضي لا يكون مطابقًا للخطأ المدني، إذ أنّ الخطأ في القانون الرياضي لا ينبثق منه المسؤولية المدنية بمجرد الإخلال الرياضي بالواجب الذي تفرضه قوانين اللعبة، لأنّ طبيعة المنافسة، على وجه الخصوص في بعض الرياضات كالملاكمة وكرة القدم وغيرهما، تقتضي احتكاك واشتباك بين الرياضيين وبالتالي إصابة اللاعب نتيجة لمخالفة اللاعب الآخر لقواعد اللعبة، وهذه نتيجة لا مفر منها في الرياضات المختلفة[2] ،بل يخضع

الحالي طالما أنه لم يتفقا على التسوية، إضافة إلى ذلك، فإن نقل اللاعب من بلد إلى آخر يتطلب إصدار شهادة براءة ذمة صادرة عن اتحاد كرة القدم الذي يتبع له النادي السابق تشير إلى براءة اللاعب من جميع التزاماته تجاه ناديه السابق بما في ذلك التعويض عن التدريب والتطوير، وهذا يعني أن اللاعب لم يتمكن من إبرام عقده واللعب مع ناديه الجديد دون موافقة ناديه الحالي على الرغم من انتهاء عقده معه.

(1) عليه أصبحت قضية بوسمان نقطة تحول من نظام العبودية للاعب تجاه ناديه إلى نظام الانتقال المعاصر والمدني، لأنَّ بسببه ترتب عليها تعديل نظام الانتقال بشكل كلّي بعد أن كانت اللوائح تقيد عملية انتقال لاعبي كرة القدم المحترفين على نحو يجعل من مصير اللاعب مرتبطًا بإرادة النادي والتي كانت تتمتع بها نتيجة سلطة التحكم بمصير اللاعبين، وعليه بينت قضية بوسمان بالنسبة للرياضات الجماعية على وجه الخصوص أن اللاعب المحترف أجيرًا يخضع إلى أحكام قانون العمل بوجه عام. لاحظ قرار محكمة العدل الأوربية.

Kesenne, Stefan, the Bosman Case and European Football. Handbook on the Economics of Sport, 2006. 636-642. 10.4337/9781847204073.00081.

(2) على سبيل المثال، وصلت الاصابات الرياضية داخل الولايات المتحدة الامريكية إلى (3.7) مليون في سنة 2001 حسب احصائات غرفة الطوارى. لاحظ التفاصيل:

.....

الرياضي لعقوبة رياضية جراء ذلك، وعليه لا تعد الإصابة بحد ذاتها موجبة للمسؤولية التقصيرية[1] ؛ لأنّه إذا اعتبرنا كل خطأ رياضي خطأ مدنيًا يكون بمثابة القضاء على الرياضة، وهذه النتيجة لا تستقيم مع طبيعة الرياضة، لكثرة الأخطاء الرياضية في أوساطها[2] .ومن هنا قامت محكمة النقض الفرنسية بوضع معايير معينة كتعيين الخطأ الرياضي الموجب للمسؤولية، إذ لم تأخذ بعين الاعتبار الأخطاء البسيطة والمألوفة في نطاق الرياضة من المسؤولية التقصيرية، وإنّما فقط الأخطاء الجسيمة[3] .

وبعد توضيح دور القضاء العام (التابع للدولة أو الدول) نوضح دور القضاء الرياضي الخاص (التحكيم) في بناء القواعد القانونية الرياضية، وبالأخص قرارات محكمة التحكيم الرياضية العالمية[4] :نظرًا للدور المهم الذي تلعبها في تكفل حقوق المعنيين بالرياضة عن طريق الرقابة القانونية السليمة ومواءمة القوانين المختلفة والتوفيق بين الفلسفات المختلفة[5].ومن أجل تحقيق أهدافها فإنّ لمحكمة التحكيم الرياضية الاختصاص بموجب شرط التحكيم الوارد في اللوائح الرياضية العالمية[6] ،أو مشارطة التحكيم في العقد لفض النزاعات ذات الطبيعة الخاصة المتعلقة بالرياضة[7].وتتمثل في دور كاس فيما يلي:

Catharine W. Burt & Mary D. Overpeck, Emergency Visits for Sports Related Injuries, 37 Annals Emergency Med. 301, 2001, p. 306.

(1) وهذا ليس بمعنى أن اللاعب المصاب لا يستحق أي مبلغ مالي، لأن القانون الرياضي ألزم نادي اللاعب بصرف رواتبه إليه فضلا عن استفادته من مبالغ التأمين عن إصابته.

(2) See Jean-Pierre Vial, La faute grossière du joueur de football : faute de jeu ou faute civile ?, Actu-Juridique.fr. visit history (20-8-2024). https://www.actu-juridique.fr/droit-du-sport/la-faute-grossiere-du-joueur-de-football-faute-de-jeu-ou-faute-civile/

(3) لاحظ قرارات محكمة النقض الفرنسية بهذا الشأن:

Cass. 2e civ. 10 juin 2004, no 02-18649, R.T.D. Civ. 2005, p. 137. Visit history (20-8-2024); https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000007046931/

And Cass. 2e Civ. 28 janv. 1987, Bull. Civ. II, no 210. Visit history (20-8-2024); https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000007018038

(4) تأسست محكمة التحكيم الرياضية المستقلة الخاصة (CAS) من قبل اللجنة الأولمبية الدولية بناءً على اقتراح كلٍّ من خوان أنطونيو سامارانش (Juan Antonio Samaranch) رئيس اللجنة الأولمبية الدولية سابقًا، والقاضي كيبا مباي (Keba Mbaye) عضو اللجنة الأولمبية الدولية والقاضي في محكمة العدل الدولية في عام (1983).

(5) كان هذا هو التحدي الذي واجهته محكمة التحكيم الرياضية (CAS) منذ البداية. لاحظ للتفاصيل:

See Richard H. McLaren. https://law.uwo.ca/about_us/faculty/richard_mclaren.html (visit history 21-8-2024).

(6) See Article 56 par. 1 of FIFA Statutes, and Bye-law to Rule 44 par.6 of Olympic charter.

(7) See M Reeb, op.cit. p.37.

.....

بالرغم من الدور الهائل الذي تقوم به (CAS) لكن الفقه صنف قراراته ضمن المصادر غير الرسمية (الإرشادية) للقانون الرياضي؛ لأنّ (CAS) لا تعتمد على السوابق التحكيمية [1] ونحن نرى أيضًا بأنّ كاس لا يعتمد على السوابق التحكيمية، أي المحكمين ليسوا ملزمين باتباعها، ولكن هذا ليس بمعنى إبعاد ما ذهبت إليها محكمة التحكيم الرياضية العالمية في قضايا سابقة، بل المحكمة المذكورة وضعت قيمة كبيرة لقراراتها السابقة، وتتردت في الابتعاد عنها، وعادة تتبع الحلول الناشئة عن هذه السوابق[2] ،وذلك لصالح فعالية التحكيم وبناء المبادئ والقواعد القيمة لكي تساهم في بناء القانون الرياضي، كما أدلت بها المحكمة الاتحادية السويسرية العليا.[3] وعليه يمكن القول بأن قرارات كاس لها اعتبار أدبي، لأنّ المحكمين يضعون اعتبارًا لها بالرغم من كونها غير ملزمة في القضايا القانونية اللاحقة على صدروها. وعليه تكون قرارات محكمة التحكيم الرياضية كقاعدة مصدرًا غير مباشر للقانون الرياضي، وفي بعض الأحيان مصدرًا مباشرًا للقانون الرياضي، نظرًا للدور الكبير الذي تؤديه كاس في معالجة النواقص أو غموض اللوائح الرياضية منها:

مراعاة مبدأ الإجرائية (الشكلية) عند إصدار القرارات من قبل الهيئات الرياضية[4] ،وفقًا لما تقتضيه محكمة التحكيم الرياضية بهذا الخصوص، وعليه أخذت الهيئات الرياضية بهذا المبدأ في صلب لوائحها منها مدونة مكافحة المنشطات[5] ،ولوائح الفيفا الخاصة بعمل محكمة كرة القدم الفيفا[6] .

وعليه اعتبر فقه القانون الرياضي هذه الجهود بأنها عملية تشابه سنّ القانون الرياضي من قبل محكمة التحكيم الرياضية[7] .ومن جهة أخرى، فإن محكمة التحكيم الرياضية جعلت مبدأ (حق الاستماع كمبدأ القانون

---

[1] لاحظ: أ.د. عدنان احمد ولي العزاوي، دراسات في القانون الرياضي الدولي، دار الكتب القانونية، مصر والامارات، 2017، ص87.

[2] See CAS 2004/A/ 628. (visit history 21-8-2024);
https://www.doping.nl/media/kb/720/CAS%202004_A_628%20IAAF%20vs%20USATF%20%26%20Jerome%20Young%20(OS).pdf

[3] See Switzerland federal tribunal, judgment 4A_400/2008 of 9 February 2009, at 3.1, ASA Bull (2009) 495, 498–500. (Visit history 21-8-2024);
https://academic.oup.com/jids/article/1/1/217/879395

[4] إذ قامت كاس بمقارنة قرارات الهيئات الرياضية بالقرارات الإدارية التي تصدرها دوائر الدولة من الناحية الإجرائية (الشكلية)، ولهذا السبب أصدرت العديد من القرارات، وعليه أدخلت (CAS) هذا المبدأ (مبدأ الإجراءات القانونية الواجبة) في القانون الرياضي كحق أساسي لمن صدر القرار ضده، ومن هذه القرارات، قرارها في قضة السباق جنوب أفريقيا أوسكار بيستوريوس، ضد قرار الاتحاد الدولي لألعاب القوى للهواة (the Pistorius v. IAAF).

[5] See FIFA anti – doping regulations 2021.

[6] See FIFA Procedural Rules Governing the Football Tribunal 2022.

[7] See Lorenzo Casini, The Making of a Lex Sportiva by the Court of Arbitration for Sport, German Law Journal (GLJ) 2011 Vol. 12 No. 05, pp. 1317–1340, p. 159.

العام) بأنّه من المبادئ العامة ولا يجوز مخالفتها، ليس فقط من قبل كاس عند إصدار قراراته بل من قبل الهيئات الرياضية أيضًا[1] .ومن جانب آخر أقرت محكمة التحكيم الرياضية بالمبادئ العامة للقانون في الفضاء الرياضي[2] . وتظهر بصمات محكمة التحكيم الرياضية في وضع عدة مبادئ خاصة بالرياضة واجبة الاتباع وأطلق عليها المبادئ الرياضية (principia sportiva) على سبيل المثال اللعب النظيف (Fair Play) أو المسؤولية الصارمة (strict liability) المطبقة على المنشطات، وكذلك مبدأ العدالة والنزاهة في المسابقات الرياضية الدولية (fairness and integrity of international competitions) وغيره[3] .

مما سبق ذكره يمكن القول: بأنه على الرغم من أنّ كاس لا يعتمد على مبدأ السوابق التحكيمية في قرارتها إلّا أنّ لقراراتها تأثيرًا كبيرًا في سنّ اللوائح الرياضية لدى الهيئات الرياضية (القانون الرياضي الخاص بهم)؛ نظرًا للمبدأ الأخلاقي الذي تتبعه كاس بين المحكمين وغرف كاس (غرفة التحكيم العادي، وغرفة التحكيم الاستئنافي) عند إصدار القرار وهو مراعاة اتجاه كاس في القرار السابق لها (مراعاة السوابق التحكيمية)، وهذا الأمر أدى إلى سن القواعد القانونية الرياضية على نهج اتجاه قرارت محكمة التحكيم الرياضية[4] .

أمّا الوظيفة الثانية لـ(CAS) التي لابدَّ علينا أن نلتفت إليها هي وظيفة التنسيق المعياري. إذ تلعب (CAS) دورًا مهمًا في تنسيق القانون الرياضي العالمي؛ لأن اللوائح الرياضية المختلفة تظهر نتيجة لتنوع الرياضة. وتقوم كاس بهذه المهمة عن طريق إصدار القرارات الموحدة في التحكيم الاستئنافي (الطعن الاستئنافي المقدم إليها). في الحقيقة تعتبر (CAS) محكمة عليا في النظام العدلي للقانون الرياضي، وعليه فإنها تتمتع بالسلطة الكاملة لمراجعة الوقائع والقانون، إذ يجوز لها إصدار قرار جديد يحل محل القرار

---

(1) See CAS 2001/A/317. Visit history (21-8-2024); https://jurisprudence.tas-cas.org/Shared%20Documents/317.pdf

(2) قضت محكمة التحكيم الرياضية بانه؛ يجب ان تلتزم الهيئات الرياضية الدولية والوطنية جميعاً، بالمبادئ العامة للقانون، سواء في قواعدها الاجرائية ام الموضوعية، مثل العقد شريعة المتعاقدين، والوفاء بالعقود، التناسب، والانصاف، والمسؤولية الشخصية، وحظر الاثراء غير المشروع، لا يجوز الامتناع عن تطبيق تلك المبادئ او تفسيرها كما تشاء، إذ إن استقلال تلك الهيئات تجاهها محدودة. لاحظ للتفاصيل:

CAS 98/200 AEK Athens and SK Slavia Prague. Visit history (21-8-2024); https://jurisprudence.tas-cas.org/shared%20documents/200.pdf

(3) See Janwillem Soek, the strict liability principle and the human rights of athletes in doping cases, ter verkrijging van de graad van doctor an de Erasmus Universiteit Rotterdam, 2006, 305.

(4) See Raj Bhala, the precedent setters: De Facto Stare Decisis in WTO Adjudication, 9 J. transnational L Policypp, 1999, 845.

.....

المطعون فيه أو إلغاء القرار وإحالة القضية مرة أخرى إلى الحالة السابقة[1] .هذا النوع من النظام يخلق آلية مركزية للمراجعة تبدو فعالة للغاية في صنع مبادئ قانونية موحدة في فضاء القانون الرياضي.

وأخيرًا وليس آخرًا، هناك نشاط آخر يوضح الدور الذي تلعبه محكمة التحكيم الرياضية في سنِّ القانون الرياضي وهو إصدار آراء استشارية استجابة لطلبات الهيئات الرياضية[2] . فعلى الرغم من أنّ هذه الآراء ليست ملزمة، إلَّا أنّها تتمتع بقوة الإقناع الأخلاقي ويمكن أن تؤثر على خيارات الكيانات الرياضية. في هذه الحالة، تعمل (CAS) كمجلس الدولة الفرنسي، والذي لا يعمل فقط كقاضي، ولكنه ملزم بتقديم المشورة للهيئة التشريعية، وهذه وظيفة أساسية لهذ المجلس[3] .

---

[1] See Karaquillo J-P, Le rôle du Tribunal du sport en tant qu'instance d'appel externe aux fédérations sportive, the court of arbitration for sport, CAS & FSA/SAV conference lausanne 2006, Weblaw, Berne.

[2] من الجدير بالذكر أنه تم إلغاء هذه المهمة لمحكمة التحكيم الرياضية العالمية وفقًا للمواد (R60، R61، R62، R66) من قانون التحكيم الرياضي، والذي صدر من مجلس التحكيم الرياضي (ICAS) التابع له محكمة التحكيم الرياضية.

[3] see Lorenzo Casini, op.cit., p.161.

.....

الفرع الثاني

فقه القانون الرياضي

الفقه بشكل عام في علم القانون له معنيان، أولهما مجموعة آراء علماء القانون، أمّا معناه الثاني فهو علماء القانون الذين يقومون بشرح القانون وتفسيره وانتقاده[1] . والذي يهمنا هنا المعنى الأول للفقه. إذ أنّه للفقه دور في غاية الأهمية؛ لأنّه بالرغم من دوره النظري لعلم القانون إلّا أنّه أيضًا يمثل جانباً علمياً للقانون من خلال استخلاص الأحكام الجزئية من الأصول الكلية للقواعد القانونية بالطرق العلمية ومناقشة قواعد القانون مناقشة علمية، ووضع النظريات العامة التي تنطبق على الجزئيات الكثيرة منسقًا بين حلولها[2] .وإذا كان للفقه دور في بناء القواعد القانونية في القانون بشكل عام فإن له دورًا أكبر في نطاق القانون الرياضي حديث الولادة ولم يقنن في تشريع واحد بعد، بل هو في حالة نمو مستمر، ولا يستمر في النمو بدون مساهمة فعلية للفقه؛ لأنّ مهمة الفقه هي شرح القانون وعرض كلياته وجزئياته واستنباط الآراء العلمية التي تبين ما يجب أن يكون عليه القانون، وتساعد في تفسير النصوص المعمولة بها وتطبيقها، وتنير السبل أمام كل من المُشَرِّع والقاضي[3] .ومن هنا يظهر لنا دور فقه القانون الرياضي في القانون الرياضي، إذ إنه ينير السبل أمام كل من مشرع القانون الرياضي وبالأخص الهيئات الرياضية العالمية، والقضاء العادي لحسم المنازعات الرياضية، والتحكيم الرياضي حيث كان هناك آراء مختلفة حول عقد الاحتراف الرياضي، حيث كان البعض يرى بأنّه عقد مقاولة[4] ،والبعض الآخر اعتبره عقد إيجار، والآخرون يرونه عقد عمل[5] ، وفي نهاية المطاف اجتمعت الآراء على أنّه عقد من عقود العمل الوارد على الرياضة، وأخذ بهذا الاجماع الفقهي كل من محكمة التحكيم الرياضية العالمية[6] ،القانون الرياضي[7] . والأمثلة كثيرة بشأن مساهمة الفقه في تلبية النواقص

---

[1] د. عبدالباقي البكري والمدرس زهير البشير، مصدر سابق، ص158.

[2] لاحظ: د. سليمان مرقس، المدخل للعلوم القانونية، مرجع سابق، ص272.

[3] لاحظ: د. سليمان مرقس، نفس المصدر، ص273.

[4] لاحظ أ.د علي حسين هاشم الزاملي وأ.د اسعد علي سفيح السراي، عقد الإحتراف الرياضي، بحث منشور في مجلة المستنصرية لعلوم الرياضة، العدد 5، بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع المقام في الفترة (24-26-1-2023)، ص556 ما بعدها.

[5] لاحظ استاذنا الدكتور محمد سليمان الاحمد، مصدر سابق، ص37 وما يليها.

[6] See CAS 2018/A/5624 Dominique Cuperly v. Club Al Jazira. Visit history (23-11-2024); https://jurisdeportiva.com/wp-content/uploads/2022/06/5624.pdf

[7] See Article 22 of the FIFA Regulations for the Status and Transfer of Players (RSTP).

.....

الواردة في القانون الرياضي، منها أنّه وضع المعايير لبيان مدى وقوع الخطأ الرياضي الشخصي تجاه الرياضي الآخر، وكيفية التمييز بين الخطأ الرياضي الموجب للخطأ المدني من عدمه[1] ،وبنيت محكمة النقض الفرنسية قراراتها على هذه المعايير[2] . وعليه للفقه دور في غاية الأهمية في بناء القواعد القانونية، على الرغم من أن آرائه ليست ملزمة، ولكن لها وزن كبير في إصلاح عيوب القانون، وفي ميدان القانون الرياضي فإنّ دوره أكثر من ذلك؛ لأنه يبين كيفية ولادة القانون الرياضي، أي يلعب دورًا أساسيًا في تكوين قناعة جماعية بولادة هذا القانون، وأطلق عليه (LexSportiva)[3] .

ومما سبق ذكره يمكن القول بأن للفقه دورًا بارزًا في تعزيز وتطوير وتوضيح موضوعات القانون الرياضي منذ ولادته إلى الآن (النمو المستمر)، وعلى وجه الخصوص الفقه الغربي؛ لأنّ القانون الرياضي هو قانون حديث الولادة من جهة، ومن جهة أخرى التطور الفني للرياضة في الغرب وبالتحديد في القارة الأوربية جعلت موضوعاته محل اهتمام فقه القانون الغربي، وبالتالي فإنّ أدبيات فقه القانون الرياضي العربي تعاني فقرًا واضحًا في الكتب والدراسات المختصة في موضوعات القانون الرياضي، ولكن يلاحظ – في الوقت الحالي – أن موضوعات القانون الرياضي بدأت تستحوذ على اهتمام الباحثين والمؤسسات الأكاديمية، وهو ما يبشر بوجود زيادة ملحوظة في فقه القانون الرياضي في الآونة الأخيرة[4] .

---

[1] إذ وضع الفقه عدة معايير لتعين الخطأ الرياضي الموجب للمسؤولية التقصيرية: المعيار الأول الذي بموجبه يعين الفقه الخطأ الرياضي المكون للخطأ المدني هو تميز بين القاعدة الفنية والقاعدة الأمنية الأولى هي التي تتعلق بالجانب الفني للعبة، ومخالفتها لا يوجب الخطأ المدني، أما الثاني توجب الخطأ المدني، لأن تهدف إلى الحفاظ على سلامة الرياضيين، فمخالفتها مكون للخطأ المدني، ويقيم مسؤولية الرياضي المخطئ متى نتج عنه ضرر للاعب آخر. لم يأخذ القضاء الفرنسي بهذا المعيار نظرًا لصعوبة تعيين بين القاعدة الفنية والأمنية، ولأنهما تتداخلان في كثير من الأحيان. وعليه وضع الفقه معيارًا آخر، بموجبه ميز الفقه بين الخطأ ضد اللعب، وخطأ اللعب، والأول يتمثل في الإخلال الإرادي غير الأمين بقواعد اللعبة، فهو يشمل عنف متعمد، أو فعل بسوء نية، سلوك يتعارض مع الروح الرياضة. أمّا الثاني فهو مخالف لقواعد اللعبة لا تحركها الإرادة و لا يخلطها العنف وهو مجرد الرعونة، والخطأ في الأول مطابق للخطأ المدني بخلاف الثاني.

[2] لاحظ قرارات محكمة النقض الفرنسية بهذا الشأن:

And Cass. 2e Civ. 28 janv. .Cass. 2e civ. 10 juin 2004, no 02-18649, R.T.D. Civ. 2005, p. 137
1987, Bull. Civ. II, no 210, op.cit.

[3] See Carter B, and Foster Ken., op.cit.

[4] لاحظ أحمد الورفلي، المختصر في القانون الرياضي، دار الاطرش للكتاب المختص، تونس، 2015، ص34.

.....

الفرع الثالث

المواثيق الرياضية الصادرة عن الاتحاد الأوربي

لم يهتم الاتحاد الأوربي بالرياضة حتى دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ عام (2009)، إذ تقتضي المادة (165) من الاتفاقية الخاصة بمهام الاتحاد الأوربي(TFEU) بأنّ يساهم الاتحاد في تعزيز القضايا الرياضية الأوربية، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للرياضة، وإلزام دول الأعضاء بمراعاة الطبيعة الخاصة للرياضة، والنقطة الأهم إقرار الاتفاقية بالتنظيم الذاتي للهيئات الرياضية واستقلاليتها في تنظيم وإدارة شؤون الرياضة وحقها في اتخاذ القرارات اللازمة. وعليه بما أن للرياضة خصوصية وطبيعة خاصة فإنها لن تكون خاضعة للقواعد القانونية الواردة في الاتفاقية مثلما تخضع لها الأعمال التجارية الأخرى؛ لأنّ هيكلة الاتحادات الرياضية تقوم على أساس النشاط الطوعي ووظيفتها الاجتماعية والتعليمية[1] .ومن غايات الاتحاد الأوربي المعينة في الفقرة (2) من المادة المشار إليها من المعاهدة هي تطوير البعد الأوربي في الرياضة، من خلال تعزيز العدالة والانفتاح في البطولات الرياضية والتعاون بين الهيئات المسؤولة عن الرياضة، وحماية السلامة البدنية والمعنوية للرياضيين والرياضيات، وخاصة صغار الرياضيين والرياضيات. وتقتضي الفقرة (3) منها بأنّ الاتحاد ودول الأعضاء يعملون على تعزيز التعاون مع البلدان الثالثة، والمنظمات الدولية المختصة في مجال التعليم والرياضة، لا سيما مجلس أوربا. بناء عليه أصدرت محكمة العدل الأوربي عدة قرارات في قضايا مختلفة مقدمة إليها بشأن الخصوصية الرياضية منها في قضية اللاعبين (David Meca–Medina and Igor Majcen)، إذ ذهبت بأنَّ فرض العقوبة التأديبية عليهم لا يخضع لأحكام معاهدة عمل الاتحاد الأوربي (TFEU) نظرًا لكونها رياضية بحتة، وتمَّ فرض العقوبة عليهم من أجل الحفاظ على الرياضة المعنية وتطويرها، وذهبت المحكمة بأنَّ قواعد مكافحة المنشطات الرياضية للجنة الأولمبية الدولية على الرغم من أنَّها قيدت صلاحية اللاعبين (David Meca–Medina and Igor Majcen) من المشاركة في البطولة، إلّا أنها لم تفقد شرعيتها مادامت الغاية منها الحفاظ على صحة الرياضيين وسمعة الرياضة وتحقيق المنافسة العادلة[2] . وبجانب اتفاقية لشبونة توجد اتفاقيات إقليمية أخرى ضمن الاتحاد

---

[1] See Article (165) paragraph (1) of (TFEU) 2012.

[2] See Judgment of the Court (Third Chamber) of 18 July 2006, David Meca-Medina and Igor Majcen v Commission of the European Communities. Visti history (22-8-2024); https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/?uri=CELEX%3A62004CJ0519

الأوربي منها اتفاقية (نيس) في عام (2000)[1] ،والورقة البيضاء في الرياضة (The 2007 White Paper on Sport) في عام (2007)[2] ،والورقة البيضاء الإضافية (White Paper Plus) في عام (2011)[3] .كل هذه الاتفاقيات أكدت على خصوصية الرياضة ووجبت على الدول الأعضاء في الاتحاد أن تأخذ بعين الاعتبار الوظائف الاجتماعية والتعليمية والثقافية والتربوية للرياضة، مع التعاون والتضامن لترسيخ دورها الاجتماعي. ومن أجل ترجمة هذه الاتفاقيات على واقع عملي فقد أصدرت محكمة العدل الأوربية عدة قرارات في القضايا المختلفة المقدمة إليها منها في قضية (Walrave & Koch)[4] ،وقضية (Donà v Mantero)[5] ، إذ ذهبت محكمة العدل الأوربية (ECJ) بأنّ اللوائح (القوانين) الوطنية القائمة على الجنسية والتي تحد من تنقل الرياضيين وعليه لا تتوافق مع مبدأ حرية تنقل العمال في المنطقة الأوربية[6] .وفي قرار آخر للمفوضية الأوربية ومحكمة العدل الأوربية بهذا الشأن هو في القضية (Players' Agents (Piau Case)، حيث أكدت المفوضية الأوربية ومحكمة العدل الأوربية بأنَّ لوائح الفيفا لتنظيم أنشطة وكلاء اللاعبين لا تخضع لقانون المنافسة ومنع الاحتكار الأوربي، وتكون ضرورية لأداء الأنشطة الكروية، والمحافظة على نزاهة الرياضة وتطورها، وبالتالي تكون رياضية بحتة[7].

---

(1) See R. C. R. Siekmann, Introduction to International and European Sports Law, T.M.C. Asser Press, the Hague, the Netherlands, and the author 2012, p.71.

(2) See the white paper of Commission of the European Communities site; https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/summary/white-paper-on-sport.html (visit history 22-8-2024).

(3) See the European Parliament, ''Developing the European Dimension in Sport'', Brussels 18.1.2011, COM (2011) 12 final, pp. 10–11.

(4) See the Case 36/74. (visit history 22-8-2024); https://www.biicl.org/files/2066_c-36-74.pdf

(5) See the Case 13/76. (visit history 22-8-2024); https://curia.europa.eu/juris/liste.jsf?td=ALL&language=en&jur=C,T,F&num=13/76

(6) See The Practical Application of the 'Sport Specificity' Concept in Commission Practice and ECJ Jurisprudence, R. C. R. Siekmann, op.cit., p82.

(7) See Court of Justice of the European Union 2005. Laurent Piau v. Commission of the European Communities, Case T-193/02. (visit history 22-8-2024); https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A62002TJ0193

.....

الخاتمة

وفي النهاية، نوضح أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها والتوصيات المقدمة في ضوئها، كالآتي:

أولاً/ الاستنتاجات:

1. القانون الرياضي أصبح قانونًا مستقلًا بحد ذاته، نظرًا لوجود المقومات المطلوبة فيه، على الرغم من تطبيق أحكام القوانين الأخرى في ميدانه، إلّا أنّ هذا لا يعني أنّه فقد استقلاليته، وجزأً من تلك القوانين المستقلة، ولكن لا تزال تطبق في نطاق أحكام القوانين الأخرى.
2. للقانون الرياضي عدة خصائص ومميزات يتميز بها عن غيرها من القوانين، منها، أنّه قانون خاص بالرياضة، وأنه ذو طبيعة تعاقدية، وذو طبيعة عالمية وليس دوليًا، وأنّه مزيج من مواضيع القانون الخاص والعام، وقانون غير مقنن في تقنين واحد على المستوى العالمي، وأنّه قانون ذات مصادر متنوعة.
3. نظرا لتشعب الأنشطة الرياضية وجدت قواعد قانونية مختلفة في نطاق القانون الرياضي، وبالتالي تنوعت مصادره.
4. تتمثل المصادر الرسمية للقانون الرياضي في اللوائح الرياضية العالمية، وتأتي بعدها التشريعات الرياضية الوطنية، ومن ثم القوانين الوطنية غير الرياضية، وفي كل ذلك تكون الأسبقية للمبادئ العامة المشتركة في النظم القانونية. وبجانب تلك المصادر يظهر بعض الجهود الحرفية (Profession Efforts) والمساعي المحمودة للبحث عن حلول للمشاكل الرياضية المختلفة يمكن أن يطلق عليها المصادر غير الرسمية أو التفسيرية للقانون الرياضي، وتتمثل هذه المصادر بالدرجة الأولى في القضاء (من ضمنه التحكيم الرياضي)، والفقه، والمواثيق الإرشادية الدولية والإقليمية.

ثانيًا/ التوصيات:

1. من أجل توفير مستلزمات الأمن واليقين القانوني ومن أجل اطمئنان المعنيين بالرياضة واستقرارها في القواعد المنظمة للأنشطة الرياضية أو المعاملات المتعلقة بها أو المرتبطة بها نقترح على اللجنة الأولمبية العالمية والاتحادات الرياضية العالمية سنّ قواعد القانون الرياضي في مجموعة تشريعية واحدة على الأقل القواعد العامة، وترك تنظيم جزئياتها للاتحادات الرياضية المعنية.

.....

2. نقترح على مشرع القانون الرياضي العالمي، والمحلي أن يضع نصًا قانونيًا في صلب التشريع الرياضي يوضح فيه مصادر القانون الرياضي بشكل صريح.

المصادر

اولاً/الكتب باللغة العربية

1. .د. عدنان احمد ولي العزاوي، دراسات في القانون الرياضي الدولي، دار الكتب القانونية، مصر والامارات، 2017.
2. أحمد الورفلي، المختصر في القانون الرياضي، دار الاطرش للكتاب المختص، تونس، 2015.
3. الاستاذ الدكتور عبدالرزاق احمد السنهوري، علم اصول القانون، مطبعة الجزيرة، بغداد، 1936.
4. استاذنا الدكتور محمد سليمان الأحمد، الموجهات العامة للقانون الرياضي الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
5. استاذنا الدكتور محمد سليمان الأحمد، الوضع القانوني لعقود انتقال اللاعبين المحترفين، دار الثقافة، عمان، الادرن، 2001.
6. د . محمود حممي، العقد الإداري، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، 1977.
7. د. سليمان مرقس، المدخل للعلوم القانونية، الطبعة السابعة، الجزء 1، المنشورات الحقوقية صادر، 2019.
8. د. يونس صلاح الدين علي، الوجيز في شرح قانون الأخطاء المدنية الإنكليزي، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، 2018.
9. د.عدنان ابراهيم سرحان، الإنعقاد (دراسة في قانون الإلتزامات والعقود الفرنسي الجديد)، مركز البحوث القانونية، وزارة العدل، اقليم كوردستان – العراق، 2024.

ثانيا/ الأطاريح والرسائل

1- د. ابراهيم عمر ابراهيم، النظام القانوني للاتحاد الدولي لكرة القدم، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون في جامعة السليمانية، 2023.

ثالثاً/ المجلات والدوريات

1- د. ابراهيم عمر ابراهيم، التأطير القانوني لمركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثامن للقضايا القانونية، ومنشور في مجلة كلية القانون في جامعة تيشك الدولية –اربيل في عدد خاص بالمؤتمر

2- أ.د علي حسين هاشم الزاملي وأ.د اسعد علي سفيح السراي، عقد الإحتراف الرياضي، بحث منشور في مجلة المستنصرية لعلوم الرياضة، العدد الخامس بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع المقام في الفترة (24-26-1-2023).

3- د. ساجر حميد الخابور، وطارق عبد العزيز حمودي، أثار قضية بوسمان في تعديل نظام الانتقال الدولي للاعبي كرة القدم المحترفين، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (3)، المجلد (41)، 2019.

رابعًا/ القوانين واللوائح

1. القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة (1951).
2. قانون التجارة العراقي رقم (30) لسنة (1984).
3. قانون اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية رقم (29) لسنة (2019).
4. قانون الاتحادات الرياضية الوطنية رقم (24) لسنة (2021).
5. قانون الاحتراف الرياضي العراقي رقم (60) لسنة (2017).
6. لائحة الاحتراف واوضاع اللاعبين وانتقالاتهم للاتحاد السعودي لكرة القدم (2024).

خامساً/ المصادر والمراجع باللغة الاجنبية

أ.الكتب

1. Alan Tomlinson, FIFA (Fédération Internationale de Football Association) The Men, the Myths and the Money, first edition, published by Routledge, London.
2. Arnout Geeraerts, The EU in International Sports Governance, a principal-Agent Perspective on EU Control of FIFA and UEFA, First published by Palgrave Macmillan in the UK, 2016.
3. Beloff M, Kerr T, Demetriou M, Sports law. Hart, Oxford, 1999.
4. Catharine W. Burt & Mary D. Overpeck, Emergency Visits for Sports Related Injuries, 37 Annals Emergency Med. 301, 2001.
5. Gardiner et al. sport Law, second edition, Cavendish Publishing Limited, 2001.
6. Karaquillo J-P, Le rôle du Tribunal du sport en tant qu'instance d'appel externe aux fédérations sportive. In: Rigozzi A, Bernasconi M (eds) The

proceedings before the court of arbitration for sport, CAS & FSA/SAV conference Lausanne, 2007.

7. Ken Foster, Lex Sportiva: What is Sports Law? T.M.C. Asser Institute the Hague, The Netherlands, 2012.
8. M Reeb, 'The Role of the Court of Arbitration for Sport', in W P Heere, ed, International Law and the Hague's 750th Anniversary (The Hague,TMC Asser Press, 1999.
9. R. C. R. Siekmann, Introduction to International and European Sports Law, T.M.C. Asser press, the Hague, The Netherlands, and the author 2012.
10. Robert C. R. Siekmann & Janwillem Soek, Lex Sportiva: What is Sports Law? Asser International Sports Law Centre T.M.C. Asser Institute the Hague, The Netherlands, 2012.
11. Sunstein CR, Due process traditionalism. 106 Michigan Law Rev, 2008.
12. Weiler PC, Roberts GR ,Sports and the law: text, cases, problems, west group, 2nd edition, 1998.

ب. البحوث والرسائل

1. Carter B. Introduction: what makes a ''field'' a field? Va J Sports L 1:234, 1999.
2. Cozzillio MJ, Levinstein MS, Sports law: cases and materials. Carolina Academic Press, Durham, 1997.
3. G. Simon, « Les sources du droit du sport », Gaz. Pal., Droit du sport n° 1, n° 311 à 312, 7 et 8 novembre 2007.
4. Gaëlle LERAUD, L'ASSURANCE DES ACTIVITES SPORTIVES, MEMOIRE DE RECHERCHE, Université Jean Moulin – Lyon, Faculté de Droit.
5. Ian Blackshaw, The Court of Arbitration for Sport: An International Forum for Settling Disputes Effectively 'Within the Family of Sport', Entertainment Law, Vol.2, No.2, Summer 2003, published by Frank cass, London.
6. Kesenne, Stefan. The Bosman Case and European Football. Handbook on the Economics of Sport, 636-642, 2006. 10.4337/9781847204073.00081.
7. Lorenzo Casini, The Making of a Lex Sportiva by the Court of Arbitration for Sport, German Law Journal (GLJ) 2011 Vol. 12 No. 05.
8. Philip C. Jessu, Transnational Law, chapter II a basic introduction to transnational Law New Haven: Yale University Press, 1956.

9. Shropshire KL. Introduction: sports law? Am Bus L J 35:181, 1998.

ت. القوانين واللوائح

1. France Code du sport
2. Swiss civil code of 10 December 1907.
3. FIFA statutes 2022.
4. FIFA Governance Regulations (FGR).
5. The Olympic Charter 2021.
6. FIFA regulations on the status and transfer of players 2022.
7. FIFA Procedural Rules Governing the Football Tribunal June 2022.
8. Fédération Internationale de Basketball (FIBA) GENERAL STATUTES.
9. FIFA Disciplinary Code 2023.
10. The treaty on the functioning of the European union (TFEU) 2012.
11. FIFA anti – doping regulations 2021.

ث. مجموعة الاحكام والقرارات القضائية والتحكيمية

1. Judgment of the Court (Third Chamber) of 18 July 2006, David Meca-Medina and Igor Majcen v Commission of the European Communities.
2. Court of Justice of the European Union (2005). Laurent Piau v. Commission of the European Communities, Case T-193/02.
3. Cass. 2e civ. 10 juin 2004, no 02-18649, R.T.D. Civ. 2005.
4. Cass. 2e Civ. 28 janv. 1987, Bull. Civ. II, no 210.
5. Switzerland federal tribunal, judgment 4A_400/2008 of 9 February 2009, at 3.1, ASA Bull (2009) 495, 498–500.
6. Arbitration CAS 2018/A/5624 Dominique Cuperly v. Club Al Jazira, award of 17 December 2018.
7. CAS decision 2010/A/2261 & 2263
8. Cas decision; CAS 2004/A/ 628
9. CAS 2008/A/1480, especially paras. 56 et seq.
10. CAS decision; CAS 2001/A/317 A./Fédération Internationale de Luttes Associées (FILA), 9 July 2001, citing CAS 91/53 G. v/FEI, award of January 15, 1992, Digest, pp. 79, 86 f.

---

11. CAS decision; Arbitration CAS 98/200 AEK Athens and SK Slavia Prague / Union of European Football Associations (UEFA), award of 20 August 1999.

ج. مواقع الانترنت

1. Jean-Pierre Vial, La faute grossière du joueur de football : faute de jeu ou faute civile ?, Actu-Juridique.fr.https://www.actu-juridique.fr/droit-du-sport/la-faute-grossiere-du-joueur-de-football-faute-de-jeu-ou-faute-civile/
2. Laws of the Game 2021-22_Arabic.pdf
3. النظام الأساسي للاتحاد العراقي لكرة القدم: النظام الداخلي للاتحاد العراقي لكرة القدمpdf.
4. the Swiss Supreme Court decisions, (ATF 4A_558/2011/ Judgment of March 27, 2012) The case famous for Matuzalem. Published on BGE/ATF 138 III 322, it is available on this link; https://www.servat.unibe.ch/dfr/c3138322.html .
5. See Bid Evaluation Report: FIFA world cup Qatar 2022™. It is available on this link, https://digitalhub.fifa.com/m/3041e390c9c0afea/original/fd4w8qgexnrxmquwsb7h-pdf.pdf.
6. FIFA World Cup Qatar 2022™ Media Rights Licensees, it is available on this web, FWC2022 Media Rights Overview 131122.pdf.
7. EC Court of Justice, JUDGMENT OF 15. 12. 1995 — CASE C-415/93, ASBL v Jean-Marc Bosman. https://eurlex.europa.eu/legalcontent/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:61993CJ0415&rid=1
8. the white paper of Commission of the European Communities site; https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/summary/white-paper-on-sport.html